التجارة الخاسرة !؟..
اقتصاديات التسعير والتدخين

بسم الله الرحمن الرحيم

التجارة الخاسرة !؟..

اقتصاديات التبغ والتدخين

تأليف
الدكتور
محمد علي البار

عضو الكليات الملكية للأطباء بالمملكة المتحدة
مستشار قسم الطب الإسلامي مركز
الملك فهد للبحوث الطبية جامعة
الملك عبد العزيز
بجدة

دار المنارة للنشر والتوزيع
جدة - مكة

حُقُوقُ الطَّبعِ مَحفُوظَةٌ

الطّبعَة الأولى

١٤١٤هـ ~ ١٩٩٣م

دار المنارة للنشر والتوزيع

هاتف: ٦٦٠٣٦٥٢ ـ فاكس: ٦٦٠٣٤٣٨ ـ المستودع: ٦٦٧٥٨٦٤

جدّة ٢١٤٣١ ـ ص.ب: ١٢٥٠ ـ المملكة العربيّة السعوديّة

التجارة الخاسرة!!

إن التبغ يشكل خسارة اقتصادية فادحة لكل دول العالم، كما يشكل خسارة لكل أمة من الأمم، سواء كانت تلك الدولة منتجة أو مستوردة للتبغ، وسواء كانت مصنعة للتبغ أم مستهلكة فقط، ولكن الخسائر تكون دون ريب أفدح للدول المستهلكة.

ورغم هذه الحقيقة، إلاَّ أن هناك أرباحاً ضخمة تحققها شركات التبغ الكبرى، وهناك مداخيل كبيرة وسريعة لكثير من الدول بسبب الضرائب المفروضة على التبغ، كما أن أعداداً ليست بالقليلة تعمل في زراعة التبغ في ١٢٠ قطراً من أقطار العالم، وبالإضافة إلى ذلك، فهناك مصانع السجائر وعمالها وموظفيها، ثم هناك عمليات التسويق والدعاية والعاملين فيها، وأخيراً

وليس آخراً هناك ملايين الموزعين والتجار الصغار الذين يبيعون التبغ في محلاتهم ومتاجرهم الصغيرة.

الخسائر في زراعة التبغ:

وهذه المكاسب الاقتصادية تتضاءل أمام بند الخسائر الاقتصادية الرهيبة الناتجة عن كل مرحلة من مراحل إنتاج التبغ، فزراعة التبغ تؤدي إلى خسائر فادحة في الأرض، وإلى فقدان كثير من الدول لمساحات غنية تحتاجها تلك الدول ـ وخاصة الدول النامية ـ أشد الحاجة، في زراعة الحبوب والفواكه والخضروات. وزراعة التبغ تحتاج إلى جهود مضنية، وإلى استخدام كميات كبيرة من السماد الكيماوي الباهظ الثمن، كما أنها تحتاج إلى استخدام المبيدات الحشرية بشكل مكثَّف جداً. وتبيع الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة هذه المبيدات ـ والتي منع استعمال الكثير منها في الولايات المتحدة ـ للعالم الثالث رغم سميَّتها وتسببها للسرطان. ثم إن الفلاحين

والمـزارعين في العـالم الثـالث، يستخـدمـون هـذه المبيـدات السامـة، دون كمامـات أو قفازات أو أحـذيـة طـويلة (Boots)، بل دون أي إرشـاد على الإطـلاق في كيفيَّـة استخدام هـذه المواد السـامة، ويؤدي ذلـك إلى حـدوث حـالات تسمُّم كثيـرة، وإلى حـدوث حـالات سرطان، وإلى أن يفقد هؤلاء العمال حيـاتهم وصحتهم وهم يستخـدمون المبيـدات الحشريـة الخـطيـرة. وقـد نشرت مجلة النيوزويك في عددها الصادر ١٧ أغسطس ١٩٨١ بحثـاً طويـلاً عن مخـاطـر المبيـدات الحشـريـة المستخـدمـة في الـزراعـة، والتي تـرسلهـا الـولايـات المتحـدة إلى دول العـالم الثـالث، وتتقـاضى عن هـذه السموم ــ الممنوعة في أمريكا ــ ثمناً باهظاً.

وسنكتفي في القائمة التالية بإيراد هذه المواد التي ذكرتها مجلة النيوزويك، وأخطارها:

المبيد الحشري	الأخطار الصحية التي يسببها
١ ــ الدرين	يسبب السرطان، ويقتل الأجنَّة في بطون الأمهات، ويسبب أنواعاً من الشلل.
٢ ــ ب.هـ.س	يسبب السرطان.
٣ ــ كلوردان	يسبب السرطان.
٤ ــ د.ب.س.ب	يسبب السرطان، والعقم عند الرجال.
٥ ــ د.د.ت	يسبب السرطان، وأنواعاً من الشلل.
٦ ــ باراتايون	يسبب أنواعاً من الشلل، ويقتل الأجنَّة في بطون الأمهات.
٧ ــ توكاسيفين	يسبب السرطان.

٨ ــ باراكوات	يحطم الرئتين والجهاز التنفسي تحطيماً تاماً (يستدعي زرع الرئتين وهي عملية غير موجودة إلَّا في مراكز محدودة متقدمة، وهي باهظة التكاليف جداً). . ويسبب عيوباً خَلْقِيَّةً شديدة في الأجنَّة مما يؤدي إلى قتلها.
٩ ــ كيبون	يسبب السرطان، ويسبب عيوباً خَلْقِيَّةً في الأجنَّة.

إن هذه القائمة المختصرة تكفي للدلالة على ما ترسله الدول الصناعية المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة، من مواد سامة وخطيرة للعالم الثالث، دون أن تَعْلَمَ هذه الدول مدى خطورة هذه المواد السامة القاتلة.

إن حساب الخسائر الاقتصادية باستخدام هذه المبيدات الحشرية بكثافة شديدة، والتي تحتاج لها مزارع التبغ، تؤدي إلى الوصول إلى أرقام مفزعة.

الإنتاج العالمي للتبغ :

إن التبغ يزرع كما تقول منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في أكثر من ١٢٠ قطراً من أقطار العالم، وأغلب هذه الدول المنتجة دول فقيرة محتاجة إلى إطعام سكانها الذين يعانون من سوء التغذية، بل ومن المجاعات من حين لآخر.

والدول العشر الأولىٰ المنتجة للتبغ هي: الصين، الولايات المتحدة، الهند، الاتحاد السوفييتي (سابقاً)، تركيا، البرازيل، بلغاريا، اليابان، اليونان وپولندا (بهذا الترتيب).

وقد زاد الإنتاج العالمي للتبغ باضطراد، ما عدا الولايات المتحدة، واتجهت شركات التبغ الاحتكارية الكبرى إلى تشجيع الدول النامية لزراعة التبغ، لأن ذلك يحقق المزيد من المكاسب، حيث يعمل آلاف العمال الزراعيين في حقول التبغ ومزارعه، بأجور بسيطة، ويعيشون حياة شاقّة، والتي وصفها المحامي

الشهير الأستاذ لاري وايت، الذي وضع كتاباً عن التبغ وشركاته، أسماه «تجار الموت»، والذي قدم له وزير الصحة الأمريكي إيفريت كوب، في عهد الرئيس السابق بوش..

ويقول لاري وايت: «إن عمال الزراعة الذين يعملون في مزارع التبغ في زيمبابوي، يعيشون حياة بائسة حقاً، حيث يتجمع كل خمسمائة شخص ليعيشوا في حظيرة واحدة، دون وجود أدنى قواعد النظافة والحياة الإنسانية الكريمة، وكذلك الحال في البرازيل، وغيرها من دول العالم الثالث، حيث تستغل هذه الشركات العالمية، هؤلاء البؤساء، لينتجوا كميات وافرة من التبغ، ويحققوا أكبر كميات من المكاسب».

ورغم أن زراعة التبغ مكلفة وباهظة، إلاَّ أن مردودها كبير نسبياً، فعلى سبيل المثال كان ربح محصول الفدان من التبغ في الولايات المتحدة في كارولينا الشمالية (عام ١٩٧٩) ١١٩٨ دولاراً،

وبالمقارنة، كان ربح فدان الفول السوداني ٢٣٣ دولاراً وربح فدان فول الصويا ٧٢ دولاراً.

ويعطي الفدان حوالي ألفي كيلوجرام من التبغ، أما الهكتار فيعطى أقل من نصف تلك الكمية (٤٥٠ إلى ١١٠٠ كيلوجرام) حسب الأرض المزروعة ونوعية التبغ.

وقد تضاعفت أرباح شركات التبغ أضعافاً كثيرة، بينما لم تزد أرباح المزارع الأمريكي، رغم أن له عدداً من النواب الأقوياء الممثلين في الكونجرس الأمريكي، والذين يرعون مصالح المزارع ويدافعون عنها، ضد الاحتكارات الضخمة المتمثلة في شركات التبغ الأخطبوطية.

ويقول الأستاذ لاري وايت في كتابه «تجار الموت»: إن شركات التبغ استطاعت باستخدام العالم الثالث لزراعة التبغ، أن تخفض سعر التبغ الأمريكي

التي هي في أشد الحاجة إلى زراعة المنتجات الغذائية (الحبوب والفواكه والخضروات) أكثر من ألفي مليون دولار، من أجل توسيع زراعة التبغ، الذي تشتريه الشركات الأمريكية للسجائر بأبخس الأسعار، ثم تقوم بتصنيعه وبيعه لهذه الدول الفقيرة ذاتها بمبالغ ضخمة، وتقوم بريطانيا بدور مماثل للولايات المتحدة، ولكن بمبالغ أقل(١-٤).

والأفظع من هذا كله، أن تقوم الولايات المتحدة

---

(١) مجلة اللانست الطبية (٧ يناير ١٩٨٤) الافتتاحية ص ٢٣ ـ ٢٤ المجلد رقم ١، العدد رقم ٨٣٦٧.

(٢) Fischer PM: Tobacco in the Third Warld. JIMA 1987, 9:19-21.

(٣) United States: Foriegn Agriculture Circular FT-7-84, July 1984 Dept of Agriculture.

(٤) Taylor P.: Smoke Rings New York, Pantheon, 1984.

بـالضغط على البنك الـدولي الذي تتحكم فيـه، ليقـوم بـإقراض الـدول الفقيرة مبـالغ كبيـرة، من أجل تـوسيع زراعة التبغ، وقد قام البنك الدولي بإقراض العـديد من هذه الدول الفقيرة، من أجل توسعة زراعة التبغ، وعلى سبيـل المثـال: قـام هـذا البنـك الـذي دائمـاً يـرأسـه أمـريكي (مكنمـارا مثـلاً الـذي كـان وزيـر الـدفـاع في الـولايات المتحـدة، تحول إلى رئـاسة البنـك الـدولي) بإقراض دولة الباكستان ستين مليون دولار عـام ١٩٨٤، وفي ذلك العام كانت المملكة العـربية السعـودية ثـالث أكبر مستورد للسجائر الأمريكية في العالم.

نتيجة لهذا كله، فإن إنتاج الدول النامية من التبغ قـد زاد من ٥٠ بالمئـة من جملة الإنتـاج العـالمي عـام ١٩٦١ إلى ٦٣ بـالمئـة عـام ١٩٨١[١][٢]، وتتحكم في

---

(١) مجلة ميديسن دايجست الطبية، عدد أكتوبر ١٩٨٣.

(٢) Nold Willard: Tobacco Third World Warning.

الـذي تشتـريـه من المـزارعين، رغم تـدخـل اتحـاد المـزارعين ومؤيـديهم من أعضـاء الكـونجـرس، وعلى سبيل المثال: تحـدَّد سعر الـرطل من التبـغ الجيِّد عـام ١٩٨٢ بمبلغ دولار واحـد وتسعـة وستين سنتـاً (١,٦٩ دولار)، ولكن ظـروف الإنتاج والمنـافسـة التي أقـامتهـا شـركات التبـغ الكبـرى، أدَّت إلى بيـع الـرطـل بنصف دولار عام ١٩٨٦.

والجدير بالذكـر، أن صناعـة ألف سيجارة كـانت تحتـاج إلى ٢,٧٥ (ثـلاثـة أرطـال إلَّا ربعـاً) من التبـغ الخام عام ١٩٥٥. وباستخدام الفلتر المصنوع من مواد رخيصـة جداً مثـل الورق المقـوى، فـإن صنـاعـة ألف سيجـارة لا تحتـاج سـوى ١,٧٥ (رطلين إلَّا ربعـاً)، وبالتالي فإن الكيلوجرام الواحد من التبغ (الكيلوجرام = ٢,٢٥ رطل) يكفي لصنع ١٢٨٥ سيجـارة، وذلك ممـا يزيد في أرباح شركات السجائر بصورة كبيـرة جداً كمـا سنوضحه عند الحديث عن شركات السجائر وأرباحها.

إنتاج التبغ في العالم الثالث ودور الولايات المتحدة:

يتم إنتاج عشرة ملايين طن من التبغ سنوياً، وتنتج الصين عُشْر هذه الكمية (مليون طن) سنوياً، وتنتج الولايات المتحدة مبلغاً مماثلاً (٩٦٠,٠٠٠ طن).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك ١٢٠ قطراً من أقطار العالم تنتج التبغ، وأكثرها يقع في دول العالم الثالث، الذي يعاني سكانه من الفقر والمجاعة. وللأسف، تقوم هذه الحكومات بتشجيع من الدول الغربية المنتجة للتبغ، وخاصة الولايات المتحدة، بتقديم المغريات بهذه الدول الفقيرة لكي تزرع التبغ. وقد بلغت الصفاقة بالولايات المتحدة الأمريكية، أنها أدخلت التبغ في برنامجها المسمى «الطعام من أجل السلام»، وقد قامت الحكومة الأمريكية بواسطة هذه المنظمة، بإقراض مجموعة من دول العالم الثالث،

هذا الإنتاج شركات التبغ الكبرى، ويكفي أن نذكر أن شركة فيليب موريس الأمريكية، تبيع أكثر من ١٧٥ نوع من أنواع السجائر في ١٦٠ دولة، وتتحكم في ٢٥ شركة مصنّعة للسجائر، ومجموعة من الشركات المتخصصة بتسويقها، وأن الشركة الأمريكية البريطانية للتبغ (براون ووليامسون) تملك ١١٩ مصنعاً للسجائر في ٥٢ دولة، وتحتكر ٨١ بالمئة من سوق التبغ في البرازيل، و ٤٠ بالمئة من سوق التبغ في أندونيسا[١].

ويقول تقرير الكلية الملكية للأطباء: (الصحة والتدخين لعام ١٩٨٣)[٢]: إن أهم الدول المنتجة للتبغ (في بداية الثمانينات) هي: الاتحاد السوفييتي، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، البرازيل،

---

(١) Royal College of Physians: Health or Smoking. London, Pitman, 1983, 97, 98.

(٢) المصدر السابق.

اليونان، تركيا، اليابان، بلغاريا، كندا، كوريا (الجنوبية)، وزيمبابوي.

وفي الشرق الأوسط تضاعف إنتاج السجائر المنتجة محلياً أربع مرات، فيما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠ ولا تزال الزيادة مستمرة، كما ازدادت كمية السجائر المستوردة، وفي بداية السبعينات كانت السجائر المستهلكة في الشرق الأوسط تقدر بـ ٨٠ بليون سيجارة، بواقع استهلاك ٦٠٠ سيجارة لكل فرد من السكان، وقد زادت هذه الكمية لتصل ٨٠٠ سيجارة لكل فرد من السكان في الشرق الأوسط بحلول الثمانينات من القرن العشرين، ولا تزال الزيادة مستمرة للأسف، كما سنستعرضه بعد قليل[1].

---

(١) رسالة د. حسين طابا المدير الإقليمي لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط لمنظمة الصحة العالمية بمناسبة يوم الصحة العالمي، كما ينقله عنه د. نبيل صبحي في =

والمشكلة أن كثيراً من البلاد النامية تعتمد على التبغ كمصدر سهل للعملة الصعبة، ومصدر لدخل الدولة عن طريق الضرائب، وتعتمد زيمبابوي وملاوي وتنزانيا في أفريقيا وجنوب البرازيل (في أمريكا الجنوبية) وولاية أندرا برادش في الهند على التبغ، كمصدر لإعاشة الملايين الذين يعملون في زراعة التبغ، ومعالجته وتجفيفه وصناعته[1].

ويحتل التبغ المرتبة السابعة في العالم من حيث المساحة المزروعة من بين جميع المحاصيل، ويأتي بعد القمح والأرز والذرة والصويا والقطن والقهوة (البن).

مقاله: «التدخين والصحة، مجلة الأمة، عدد ربيع الأول ١٤٠٤هـ.

(١) تقرير الكلية الملكية للأطباء الصحة أو التدخين لعام ١٩٨٣ ص ٩٦.

وتزرع التبغ الدول العربية التالية: العراق، سوريا، لبنان، اليمن (حضرموت)، عُمان، دول المغرب العربي، وتزرعه من الدول الإسلامية تركيا وأذربيجان وأوزبكستان وكازاخستان والباكستان وأندونيسيا وماليزيا وملاوي وتنزانيا.

الخسائر الاقتصادية الناتجة عن معالجة التبغ وتجفيفه:

يحتاج التبغ بعد حصاد الأوراق إلى تجفيفها، ويحتاج التجفيف إلى استخدام مصادر الطاقة المكلفة، مثل البترول وغازات البترول. وتستخدم بعض الدول الفحم (الحجري والخشبي)، أما الدول الفقيرة فتقوم بإحراق الأخشاب، بعد قطع الأشجار الكبيرة من الغابات. وقد ذكرت المصادر الموثقة (وزارة الزراعة الأمريكية ومقال للدكتور فيشر وكتاب للمستر

تـايلور)[١-٣] أن تجفيف التبغ في البـرازيل والبـاكستان وأنـدونيسيا وكينيـا وزيمبابـوي، يؤدي إلى إحراق سبعـة ملايين هكتار من الغابات سنوياً، وهي كـارثة اقتصـادية وبيئيـة وصحية بكـل المقاييس. وتقـول المجلة الـطبيـة البريطانية (BMJ)، إن محصول فـدان واحد من التبـغ، يحتاج إلى حرق ١٥٠ شجـرة كبيرة في كينيـا، من أجل تجفيف هـذا المحصول، وأن هـذه السيـاسـة الخـرقـاء ستؤدي إلى القضاء على جميع الأشجار في كينيا بحلول عام ٢٠٠٠[٤].

إن الخسـائـر النـاتجـة عن تلوث البيئـة، وعن

---

(١) Foriegn Agricultural Circular (USA) FT-7-84, July 1984.

(٢) Fischer PM: Tobacco in the Third World. **JIMA 1987,** 9:19-21.

(٣) Taylor P: Smoke Rings, New York, Pantheon, 1984.

(٤) BMJ 1987, 294:172, 173.

التصحر، وعن فقدان الغابات، أمر يفوق كل تصور، وإذا كانت معالجة التبغ وتجفيفه، تؤدي إلى حرق سبعة ملايين هكتار سنوياً، فما هو مصير هذه الغابات بعد عشر سنوات؟ وكم هي الكوارث البيئيَّة والمجاعات التي ستحدث لهذه الدول، نتيجة زراعتها للتبغ. إن الخسائر تفوق أي حساب للربح بمئات المرات، وتؤدي إلى كوارث مرعبة تفوق الوصف والخيال.

وتؤكد هذا المعنى بوبي جاكبسون في كتابها «الانتصار على قاتل النساء: والتدخين والمرأة»[1].

وقد ذكرت أيضاً أن ثُمُن (١/٨) أشجار تنزانيا، قد تمَّ قطعها واستخدامها وقوداً لتجفيف التبغ، وذلك في أوائل الثمانينات، ولا شك أن النسبة قد تضاعفت الآن.

---

(١) Bobbie Jabcobson: Beating the LadyKillers, Women and Smoking, London, Pluto Press, 1986: P 30.

المكاسب التي تأخذها الحكومات على هيئة ضرائب ومكوس على التبغ :

تضع معظم الدول ضرائب كبيرة نسبياً على التبغ، وذلك منذ أن ظهر التبغ في أوروبا، فقد وضعت الملكة إليزابيث الأولى ملكة بريطانيا، ضريبة على التبغ بواقع بنسين لكل رطل من التبغ[١][٢]، وعندما تولى بعدها العرش الملك جيمس الأول الذي كان عدواً لدوداً للتبغ، رفع الضريبة عام ١٦٠٤ إلى ستة شلنات وثمانية بنسات (أي بزيادة تقدر بأربعة آلاف بالمئة)، وقد أدى ذلك لانخفاض استهلاك التبغ بشكل ملحوظ،

---

(١) James Wilkinson: Tobacco; The facts behind the Smokers Screen, Penguin Books, Middlesex, England, 1986: 79.

(٢) الشلن = ١٢ بنس، والجنيه الاسترليني = ٢٠ شلن، وقد تغيَّر ذلك عند دخول بريطانيا السوق الأوروبية المشتركة فأصبح الجنيه الاسترليني = ١٠٠ بنس.

وبالتالي قلّت المداخيل للدولة من ضرائبه. واضطر الملك جيمس، عدوّ التبغ اللدود، إلى خفض الضريبة إلى شلنين لكل رطل من التبغ حسب نصائح رجال دولته[1].

ووضع الكاردينال ريشيلو حاكم فرنسا، ضرائب على التبغ عام ١٦٢٩، وقامت دول أوروبا الواحدة تلو الأخرى بوضع ضرائب على التبغ، بحيث أصبح التبغ يشكل مصدراً مُهماً من مصادر دخل الدولة.

وفي عام ١٩٨١ كان دخل بريطانيا من التبغ ٤ بليون جنيه استرليني (أي ما يوازي سبعة آلاف مليون دولار)[2].

أما دخل الولايات المتحدة من الضرائب المفروضة على التبغ، فيقدر بأربعة عشر ألف مليون

---

(١) المصدر السابق.

(٢) **BMJ 1987,** 294: 172-173.

دولار سنوياً[1]، [2].

وفي ألمانيا الغربية تحصل الدولة على ضرائب مفروضة على التبغ، تقدر باثني عشر بليون مارك ألماني.

وفي مصر كان دخل الخزينة المصرية من الضرائب على التبغ، خمسمائة مليون جنيه مصري، كما يذكر ذلك فضيلة الشيخ عبد الله المشد في بحثه عن الحكم الشرعي في التدخين[3]، وبالمقابل فإن

---

(١) Larry White: Merchants of Death. New York, Beech Tree Books, 1988.

(٢) James Wilkinson: Tobacco; The facts behind the Smokers Screen, 1986.

(٣) كتاب «الحكم الشرعي في التدخين» إصدار منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي الإسكندرية (فتاوى وأبحاث عشرة من علماء مصر البارزين) ١٩٨٨ ص ٥٩ — ٧٣.

مصر تستورد من الولايات المتحدة ٧٥ مليون كيلوجرام من التبغ الخام، وتقوم بتصنيعه وتسويقه محلياً، ولا تُصدِّر منه إلاَّ كميَّة ضئيلة جداً يبلغ ثمنها أقل من مليون جنيه[١]، بينما يتم تسويق ٤٥ ألف مليون سيجارة سنوياً داخلياً (إحصاء عام ١٩٨٥). وتذكر الإحصاءات أن الاستهلاك في مصر يزداد باضطراد:

ففي عام ١٩٧٧ تم استهلاك ٢٦ ألف مليون سيجارة.

وفي عام ١٩٧٩ ارتفع الاستهلاك إلى ٣٢ ألف مليون سيجارة.

وفي عام ١٩٨٥ وصل الاستهلاك إلى ٤٥ ألف مليون سيجارة.

---

(١) بحث د. فؤاد هاشم بعنوان: الجوانب الاقتصادية لإنتاج واستهلاك الدخان، ضمن كتاب التدخين أو صحتك، إصدار نقابة الأطباء ــ القاهرة ١٩٨٠، ص ٤٩ ــ ٥٤.

وبحلول عـام ٢٠٠٠ سيصل الاستهـلاك إلى ٨٥ ألف مليون سيجارة[١].

وفي المملكة العربية السعوديـة ودول الخليج، لا تشكـل الضرائب على التبـغ إلاَّ مبلغاً تـافهـاً لمـدخـول الدولة. وقد كانت الضـريبة زهيـدة جداً، ثم رفعت في الآونة الأخيرة في المملكة العربية السعودية، لتصل إلى ١٥ بالمئة بالنسبة للسجائر، وحوالي ١٠ بالمئـة بالنسبـة للجراك والتبغ الخام.

وفي عـام ١٩٩٠ استـوردت المملكـة العـربيـة السعـوديـة ٣٧,٥ مليـون كيلوجـرام من التبـغ الخـام والمصنـع (أغلبها من المصنـع)، وكان ثمنهـا الـرسمي المسجل ألف مليون ريال.

وإذا كانت الضريبة حوالي ١٣ بالمئة، فـإن دخل الدولة منها لا يتجاوز ١٣٠ مليون ريال، وهو مبلغ بسيط بالنسبة لدخل الدولة في المملكة العربية السعودية.

---

(١) المصدر السابق.

حساب الأرباح والخسائر :

سنُذهل عندما ننظر في حساب الأرباح والخسائر، حيث سنجد البَوْن الشاسع، والفرق الهائل، بين الخسائر المروِّعة والأرباح المحدودة، من جراء زراعة وتجارة التبغ والسجائر، وسنختار بعض الأقطار لتوضيح ذلك بالأرقام، علماً بأن أرقام دول العالم الثالث، إما أن تكون غير موجودة، أو غير دقيقة، على عكس أرقام الدول المتقدمة صناعياً، حيث نجد اهتماماً كبيراً بمدلول الأرقام، ومتابعتها، ومصداقيتها.

حساب الأرباح والخسائر في الولايات المتحدة الأمريكية :

تعتبر الولايات المتحدة أكبر دولة مصنِّعة للسجائر في العالم، كما أنها تعتبر من أكبر أسواق التبغ. وتكسب الولايات المتحدة من التبغ وزراعته وتصنيعه وتسويقه في مجالات عدة، فهناك بضعة آلاف يعملون في زراعته، وهناك عشرات الآلاف الذين يعملون في

تصنيعه وتسويقه (مع استخدام الآلات الحديثة قَلَّتِ الحاجة إلى العمالة)، وتكسب الدولة ١٤ ألف مليون دولار ضرائب على السجائر والتبغ، كما تبلغ أرباح شركات السجائر والتبغ ٦٥٦٤ ألف مليون دولار. (صافي الأرباح لعام ١٩٨٦)، وإذا أضفنا إلى ذلك ما يكسبه المزارعون والمعلنون، فإن هذه المكاسب المجتمعة تقدَّر بحوالي ٢٥ ألف مليون دولار.

أما الخسائر فتمثل في الآتي:

٣٠,٠ ألف مليون دولار ثمن التبغ المستهلك الذي يحرق في الهواء.

٢١,١ ألف مليون دولار خسارة بسبب الوفاة المبكرة.

٩,٣ ألف مليون دولار خسارة بسبب التغيب عن العمل.

٢٣,٣ ألف مليون دولار ثمن الرعاية الصحية لأمراض ناتجة عن التدخين.

بالإضافة إلى الخسائر الناتجة عن الحرائق، حيث أوضحت التقارير المتتالية، أن ما بين ٣٠ إلى ٤٠ بالمئة من جميع الحرائق ناتجة عن التدخين. ويضاف إلى ذلك كله إصابات وأمراض غير المدخنين (التدخين السلبي)، ولذا يصبح الرقم مائة ألف مليون دولار.

وما هو أخطر وأبشع من ذلك كله، هو أن يتوفى ٣٥٠,٠٠٠ أمريكي كل عام، بسبب أمراض ناتجة عن التدخين بالإضافة إلى ٥٠,٠٠٠ شخص يُتوفَوْن، بسبب ما يسمى التدخين بالإكراه أو (التدخين السلبي)، حيث يُضارّ غير المدخن بدخان سجائر المدخن.

(هذه الأرقام من كتاب المحامي لاري وايت: «تُجَّار الموت» الصادر عام ١٩٨٨ والذي قدم له إيفريت كوب وزير الصحة الأمريكي).

ومن المعلوم أن عدد ضحايا الحرب العالمية الثانية من جنود الولايات المتحدة، بلغوا ٢٩٣,٠٠٠

شخص، بينما يقتل التبغ كل عام ٣٥٠,٠٠٠ أمريكي، وبالمقارنة فإن ضحايا القنبلة الذرية التي ألقيت على هيروشيما، وتلك التي ألقيت على نجازاكي في نهاية الحرب العالمية الثانية، بلغوا ٢٦٠,٠٠٠ ياباني.

والغريب حقاً أن يكون ضحايا التدخين في الولايات المتحدة، يفوقون سنوياً هذا الرقم بمائة ألف شخص. أما إذا أخذنا إحصائيات منظمة الصحة العالمية، التي تقرر أن التدخين يقتل كل عام ٢,٥ مليون شخص، لرأينا مدى وفظاعة تأثير التدخين والتبغ على البشرية، وللمقارنة، فإن ضحايا الإيدز منذ ظهوره عام ١٩٨١ حتى نهاية عام ١٩٩٢ كانوا ـ حسب تقديرات منظمة الصحة العالمية ـ ١,٧ مليون شخص، أي أن عدد الذين لاقوا حتفهم نتيجة التدخين في عام واحد، يفوقون عدد الذين لاقوا حتفهم نتيجة الإيدز في اثني عشر عاماً بقرابة مليون شخص.

ومنذ أن قام وزير الصحة (كبير الأطباء) بنشر

تقريره الرائع ضد التبغ والتدخين عام ١٩٦٤، فإن ٣٤ مليون مواطن أمريكي أقلعوا عن التدخين حتى عام ١٩٨٦، وفي عام ١٩٥٣ كان ٦٣ مليون أمريكي يدخنون (عدد السكان ١٦٠ مليوناً)، وفي عام ١٩٨٦ انخفض عدد المدخنين إلى أقل من ٥٠ مليوناً رغم أن السكان قد زادوا إلى ٢٣٠ مليوناً.

ورغم ذلك كله، فإن الأمريكي المدخن يعتبر من أكثر الناس تدخيناً للسجائر، حيث أن ربع المدخنين هناك يدخن كل واحد منهم ٢٥ سيجارة فأكثر. ولا تزال الحملة ضد التدخين على أشدها.

❑ حساب الأرباح والخسائر في ألمانيا:

حصلت ألمانيا الاتحادية (الغربية سابقاً قبل الوحدة) على ١٢ ألف مليون مارك من الضرائب على التبغ، بينما كانت محصلة الخسائر الناتجة عن التدخين، بسبب الأمراض والتغيب عن العمل وتكاليف التداوي، والخسائر الناتجة عن الحرائق بسبب التدخين

هي ٨٠ ألف مليون مارك سنوياً، وما هو أهم من ذلك بكثير، والذي لا يمكن تقديره بأموال الدنيا كلها، هو وفاة ١٤٠ ألف شخص سنوياً بسبب التدخين، وإصابة رقم مماثل بأمراض مزمنة نتيجة التدخين.

حساب الأرباح والخسائر في المملكة المتحدة (بريطانيا):

كسبت الدولة أربعة آلاف مليون جنيه استرليني ضرائب على التبغ عام ١٩٨١، وقد ارتفع هذا الرقم وكاد أن يتضاعف بسبب ارتفاع الضريبة في بريطانيا، حيث يبلغ ثمن الباكت الواحد ما يزيد عن جنيهين!! وخسرت بريطانيا ٥٠ مليون يوم عمل، بسبب التغيب عن العمل الناتج عن أمراض يسببها التدخين، بالإضافة إلى آلاف الملايين من الجنيهات الاسترلينية التي تدفع لمداواة الأمراض الناتجة عن التدخين. وبالإضافة إلى ذلك كله، هناك مائة ألف شخص يموتون في بريطانيا

كل عام بسبب تدخين السجائر، وأما الـذين يعانـون من أمراض مزمنة فيقدرون بمئات الألوف.

ويكفي أن نعـرف أن مـا بين ٣٠ إلى ٤٠ بـالمئـة ممن يـدخنـون سيـلاقـون حتفهم بسبب التـدخين، وأن البـاقين سيعـانـون من أمـراض مختلفـة لهـا عـلاقـة بالتدخين.

والجدير أن الحملات المتتابعة في بريـطانيا منـذ أن ظهر تقرير الكلية الملكية للأطبـاء ضد التـدخين عام ١٩٦١، ثم تلاه عدة تقارير كان آخرها عام ١٩٩٢ ضد التـدخين السلبـي، قـد أدَّت إلى انحسـار التـدخين في بريطانيا، فعلى سبيل المثال كان ٧٥ بـالمئة من الـذكور البالغين في بريطانيا يدخنون عـام ١٩٦١، وبحلول عام ١٩٨٦ كان واحداً من كل ثلاثة من الذكـور البالغين في بريطانيا يدخن، ولا تزال النسبة تـوالي انخفاضهـا، وقد توقَّف أكثر من عشـرة ملايين بـريطاني عن التـدخين في الفترة ما بين عام ١٩٦٢ و ١٩٨٦.

إن ميـزان الخسائـر والأرباح يـوضح بجـلاء، أن الخسـائر المتمثلة في فقـدان الحيـاة لمئـة ألف شخص سنـوياً، وإصـابة مئـات الآلاف بأمـراض مـزمنـة وبيلة، وفقدان ٥٠ مليون يوم عمل سنوياً، والإنفاق على مداواة هؤلاء المرضى، تزيـد بأضعـاف مضاعفـة على حساب المكاسب التي تحصل عليهـا شركـات التبغ، وحسـاب المكـاسب الناتجـة عن الضـرائب البـاهـظة على التبـغ (٤٠٠٠ مليون جنيه عام ١٩٨١، وقد زادت الآن زيـادة كبيرة عن هذا الرقم الضخم).

دول العالم الثالث:

إذا كانت البلاد الصنـاعية تعـاني مشاكـل ضخمة من جـراء استخدام التبـغ، مع مـا لديهـا من إمكانيـات كبيرة، فإن معـاناة العـالم الثالث الفقيـر المصاب أغلب سكانه بالمسغبة والأمـراض المتوطنـة، هي بدون شـك أكبر بكثير مما تعانيه الدول الصناعية.

وبمـا أن الحملة ضد التـدخين قـد أخـذت بُعْـداً

جديداً منذ منتصف الستينات في الولايات المتحدة وأوروبا وأوستراليا وكندا، فقد أدى ذلك إلى انحسار المبيعات في تلك الدول. وقد نشرت الديلي إكسبريس[1] أن شركات السجائر قد فقدت ما بين ٢٠ إلى ٤٥ بالمئة من مبيعاتها في الدول الغربية فعلى سبيل المثال فقدت شركة إمبريال توباكو ٤٥ بالمئة من أسواقها في الدول الغربية، واضطرت لتسريح ١٥ بالمئة من عمالها وموظفيها، وخسرت الشركة البريطانية الأمريكية للتبغ ٢٠ بالمئة من أسواقها، وقدرت خسارتها في السوق البريطانية وحدها عام ١٩٨٣ بـ ٥٣ مليون جنيه استرليني، وأدى ذلك إلى طرد ١٨٤٠ من عمالها وموظفيها. وقد اضطرت شركات التبغ في أوستراليا إلى أن تعترف للمساهمين بأن هذه الشركات قد أدت إلى قتل ٤٧٠,٠٠٠ مواطن أوسترالي في الفترة ما بين عام ١٩٦٢ و ١٩٨٤، وعليه فإن الشركات ستوقف أي

(١) الديلي إكسبريس في عددها الصادر في ١٩٨٤/٢/٢٥.

إعلان أو تسويق للتبغ في أوستراليا (فقط).

وإليك نص ما نشرته مجلة اللانست الطبية المشهورة في عددها الصادر ١٤ نوفمبر ١٩٨٧، الذي جاء فيه: «لمدة ربع قرن من الزمان ونحن ــ أصحاب شركات التبغ ــ نحاول أن نُخفي الحقيقة، أو نخفف من وقعها على الجمهور، وقد عملنا بشتى الوسائل الخفيَّة والعلنية للتقليل من الأضرار الصحية لتدخين التبغ، إننا نعترف الآن أننا نقوم بقتل ٢٣,٠٠٠ مواطن من سكان أوستراليا (وهي بلد قليل السكان، أغلبه صحارى) سنوياً، ولهذا فنحن نشعر بثقل المسؤولية، ونحن لا نستطيع أن نواصل الإعلان والترويج لمادة تسبب هلاك هذا العدد الرهيب من البشر كل عام. ومنذ عام ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٨٤ قمنا ــ نحن أصحاب شركات التبغ في أوستراليا ــ بقتل ٤٧٠,٠٠٠ مواطن أوسترالي، وفي عام ١٩٨٤ فقط قامت شركة روثمان بقتل ٨٠٠٠ شخص، وقامت شركة أماتيل بقتل ٦٦٠٠

شخص، وقامت شركة فيليب موريس بقتل ٥٥٠٠ شخص.

إننا نتحدث إلى حاملي الأسهم ونقول لهم بكل صراحة، نحن لا نستطيع أن نروِّج بضاعة تقتل عشرات الألوف من مواطني أوستراليا، وتسبب الأسقام لمئات الآلاف سنوياً، لقد حان الوقت لنعلن بكل شجاعة مسؤوليتنا عن هذه المأساة، ولا بدَّ أن نقوم بمحاولة التخفيف من آثار هذه الفاجعة، وأن نتحمل التبعات الضخمة الملقاة على عاتقنا».

وهذا الموقف الأخلاقي والشجاع لشركات التبغ محصور فقط في أوستراليا، أما العالم الثالث فيواجه هجمة شرسة جداً، لزيادة المبيعات فيه من السجائر، وبالفعل، حققت شركات التبغ زيادة كبيرة في المبيعات هناك، عوضت جميع خسائرها في أوروبا والولايات المتحدة وأوستراليا، بل وزادت من مبيعاتها بنسبة نُمُوّ تتراوح ما بين ٥ و ١٠ بالمئة.

وللأسف تقوم الدول الغربية الكبرى، بتشجيع هذه الشركات التي تنشر الموت في ربوع العالم. وقد هاجمت المجلات الطبية المحترمة مثل مجلة اللانست، والمجلة الطبية البريطانية، قيام ملكة بريطانيا بإعطاء شركة روثمان وسام التصدير، واعتبرت ذلك كارثة أخلاقية، وسمَّت ذلك تجارة الرقيق الجديدة، وشبهت موقف شركات التبغ والحكومات الغربية، وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة، بنفس الموقف الذي اتخذته بريطانيا من نشر الأفيون في الصين، والذي خاضت من أجله حربين قذرتين هما من أقذر الحروب في تاريخ البشرية من حيث أهدافها، حيث كان الهدف هو نشر المخدرات وتسميم الشعب الصيني[1].

---

(١) مجلة اللانست الطبيَّة، المقال الافتتاحي عدد ٧ يناير ١٩٨٤ (العدد رقم ٨٣٦٧) ص ٢٣.

ويقول تقرير الكلية الملكية للأطباء[1]: إن الولايات المتحدة أدخلت التبغ في برنامجها المسمى «الطعام من أجل السلام»، وبموجبه قامت بتكثيف مبيعاتها من السجائر إلى العالم الثالث».

وتقول مجلة اللانست الطبيَّة: «إن الدول المتقدمة صناعياً، تُقدِّم القروض والأموال من أجل زيادة زراعة التبغ، وقد قدّمت بريطانيا ٣,٥ مليون جنيه استرليني لأربع دول من دول الكومنولث، لزيادة مزروعاتها من التبغ وتحسين نوعيته فيما بين عام ١٩٧٤ وعام ١٩٧٩[2]». وأشادت المجلة بموقف النرويج والسويد، اللتان قدمتا المساعدات للمنظمات الدولية، مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، في برامجهما الرامية لمكافحة التدخين في العالم الثالث.

---

(١) Royal College of Physians: Health or Smoking, London, Pitman. P 97.

(٢) Editorial: Lancet 1984, 8367, (1):23.

وقد أشرنا فيما سبق، إلى أن الولايات المتحدة قدمت قروضاً للدول النامية بمبلغ ألفي مليون دولار، من أجل زيادة الأراضي المزروعة تبغاً في العالم الثالث، وكذلك دفعت البنك الدولي لتقديم القروض السَّخيَّة، من أجل زراعة التبغ، الذي تشتريه شركات التبغ الأمريكية بأثمان رخيصة، وتُصنِّعه ثم تبيعه في مختلف أرجاء العالم.

وقد حققت شركات التبغ العالمية نتيجةً لهذه الحملات الشرسة والقذرة، توسعاً في مبيعاتها للسجائر في دول العالم الثالث، وقد صرَّح الدكتور كورت باومجارتنر، أمين عام المؤتمر الدولي الخامس حول التدخين والصحة بقوله:

«يُعتبر العالم الثالث الحدود الأخيرة لتدخين التبغ، الذي انتقل من الرجال إلى النساء، ثم إلى المراهقين، والآن لم يعد هناك أي مكان آخر أمام

صناعة التبغ، سوى بلدان العالم الثالث»[1].

وقد ذكر تقرير الكلية الملكية للأطباء «الصحة أو التدخين» لعام ١٩٨٣ أن شركات التبغ اجتمعت للحيلولة دون تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي الرابع عن التدخين والصحة، والمنعقد عام ١٩٧٩ بإشراف منظمة الصحة العالمية[2]، وقد جاء في اجتماع شركات السجائر العالمية وجوب تحقيق الأهداف التالية:

١ ــ يجب أن نوقف المحاولات الهادفة إلى محاربة التدخين في العالم الثالث.

٢ ــ يجب أن نُغري حكومات العالم الثالث بوسائلنا الخاصة، على اتخاذ مواقف تسمح لنا بالتوسع في تجارة التبغ، ومواجهة كل ما يقف عائقاً ضد أهدافنا.

---

(١) تقرير الكلية الملكية للأطباء، الصحة أو التدخين لعام ١٩٨٣ ص ٩٢ ــ ١٠٤.

(٢) المصدر السابق.

٣ ــ ينبغي أن نحاول التأثير على رجال منظمات الأمم المتحدة، مثل منظمة الزراعة والتغذية (الفاو FAO)، لتقف في صف التبغ لا ضده.

٤ ــ يجب زحزحة موقف منظمة الصحة العالمية (WHO)، من موقفها الحالي والمعادي للتبغ، إلى موقف مرن وحيادي.

وقد قامت هذه الشركات بإغراء المسؤولين في كثير من بلدان العالم الثالث، وجعلهم يتولون مناصب كبيرة بماهيات ضخمة عند تقاعدهم من الوظائف الحكومية، مقابل خدماتهم السابقة، وعلى سبيل المثال: تقاعد رئيس البرلمان في ماليزيا عام ١٩٨٢، ليحتل منصب مدير عام شركة روثمان في ماليزيا[١].

وتقوم هذه الشركات عادة بإيجاد شركات محلية،

---

(١) Fischer PM: Tobacco in the Third World. **JIMA 1987,** 19:19-21.

يمتلك أسهمها بعض ذوي النفوذ المحليين، وتسيطر هي عليها. وبهذه الطريقة تملك شركة فيليب موريس ٢٥ شركة في بلدان العالم الثالث لصناعة التبغ، كما أن الشركة الأمريكية البريطانية للتبغ تملك ١١٩ مصنعاً للسجائر في ٥٢ دولة[١]، وقد زاد نفوذ هذه الشركات الضخمة منذ ظهور تلك الأرقام التي تمثل نهاية السبعينات.

أثيوبيا:

والغريب حقاً أن تستورد أثيوبيا في أيام مجاعتها عام ١٩٨٤ أكثر من مائتي مليون سيجارة من بريطانيا، بينما كان الآلاف من الناس يموتون جوعاً، ويتضوَّر الملايين من المسغبة[٢].

---

(١) Royal College of Physians: Health or Smoking. P 92-104.

(٢) Madeley J: How Smoking Promotes Hunger NYSJM, 1985, 83:442-3.

بنغلاديش:

إن تدخين خمس سجائر من رب الأسرة في بنغلاديش، يَحْرُمُ الأسرة من ربع حاجاتها من الطعام والسعرات الحرارية، ويؤدي تدخين خمس سجائر يومياً في بنغلاديش إلى وفاة ١٨,٠٠٠ طفل سنوياً بسبب نقص الطعام الذي ذهب ثمنه لتدخين خمس سجائر يومياً من لدن رب الأسرة، وبالتالي يعاني أطفاله من سوء التغذية الذي يؤدي إلى هذه الوفيات لدى الأطفال[١].

وفي بنغلاديش أيضاً فإن ٧١ بالمئة من الذكور البالغين يدخنون، كما أن ٢٠ بالمئة من النساء يُدخِّن[٢]، ويتم تدخين السجائر المحلية الرخيصة

---

(١) المصدر السابق.

(٢) WHO Workshop on Smoking and Health Issues in Developing countries held in Colombo 18-20 Nov. 1981. Published in WHO Chronicle 1982, 36 (4): 156-159.

المعروفة باسم بيدي (Bidi)، بالإضافة إلى السجائر المستوردة التي يدخنها الأطباء والموظفون والتجار والمهندسون وأضرابهم، ويعمل في صناعة السجائر (البيدي) ٢٥٠,٠٠٠ شخص، ويصنعون يومياً ٢٥٠ مليون سيجارة. وتفرض الدولة ضرائب على السجائر الأجنبية (٤٧ مليون دولار) وعلى السجائر البيدي (٢٣ مليون دولار)[٢]، ويتم في بنغلاديش زراعة ٦٠,٠٠٠ هكتار تبغاً.

باكستان:

يعتبر التبغ في باكستان مصدر دخل للعملة الصعبة وتتم زراعة ٥٠,٠٠٠ هكتار، من أخصب أراضي باكستان، تبغاً، وتنتج باكستان ٧٠ إلى ٨٠ مليون كيلوجرام من التبغ سنوياً، ويتم استخدام ٨٥ بالمئة من هذه الكمية محلياً على هيئة سجائر وشيشة ونشوق وسعوط، ومعظم المدخنين هم من

الرجال الذين يشكلون ٨٠ بالمئة من جملة المدخنين، أما تدخين النساء فنادر في الباكستان.

ولـلأسف فإن إنتـاج السجائـر يزداد بـاضطراد في باكستان، ففي عام ١٩٧١ أنتجت باكستـان ٢٤,١ ألف مليـون سيجـارة زادت إلى ٣٨,٨ ألف مليـون سيجـارة عام ١٩٨١، وجميع هذه السجائر تدخن محلياً، ما عدا نسبة ضئيلة للتصدير (٢ بالمئة فقط)[١].

وتوضح الأرقام زيادة سنوية في استهلاك السجائر في باكستان تقدر بثمانية بالمئة[٣].

الهـنـد:

وتعتبـر الهنـد ثـالث أكبـر دولـة منتجـة للتبـغ في العـالم، ومـع هـذا فـإن ٨٠ بـالمئـة من التبـغ المنتـج

---

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق.
(٣) المرجع السابق.

يستهلك محلياً، حيث يتم استهلاك ٨٠ ألف مليون سيجارة و ٦٧٥ ألف مليون (بيدي) سنوياً ولا تصدر الهند سوى مبلغ ضئيل من سجائر البيدي، لا يزيد ثمنه عن ٦٣٠,٠٠٠ دولار سنوياً[١].

مصر:

رغم أن زراعة التبغ قد دخلت إلى مصر سنة ١١٤٩هـ/ ١٧٣٧م، حيث زرع في الفيوم بعد نقله من سوريا، ثم توسعت زراعته في أيام محمد علي باشا سنة ١٢٢٥هـ (١٨١٠م) الذي قام باحتكار تلك الزراعة[٢]، إلاَّ أن مصر في العهد الحديث لا تزرع التبغ بل تستورده، وقد بلغت كمية الاستيراد من الولايات المتحدة فقط ٧٥,٠٠٠ طن (أي ٧٥ مليون

(١) المصدر السابق: مؤتمر عن التدخين والصحة في الدول النامية.

(٢) أحمد خضير الناصري: التدخين في نظر أهل الطب والدين ص ٦.

كيلوجرام) من التبغ كما يقول الشيخ عبد الله المشد[1]، وتستهلك مصر كل هذه الكمية تقريباً، إذ أن ثمن السجائر المصرية المصدرة للخارج هو أقل من مليون جنيه مصري سنوياً، وهو مبلغ تافه.

ويذكر الشيخ عبد الله المشد أن الضرائب المختلفة التي تأخذها الدولة في مصر على التبغ والسجائر، تبلغ ٥٠٠ مليون جنيه (مصري)[2]، بينما يذكر الدكتور فؤاد هاشم أن إيرادات الدولة من التبغ هي ٣٠٠ مليون جنيه مصري[3]، ولعل سبب هذا

---

(١) الشيخ عبد الله المشد: الحكم الشرعي في التدخيت، بحث ضمن كتاب «الحكم الشرعي في التدخين» إصدار منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي الإسكندرية وفيه أبحاث وفتاوى عشرة من كبار علماء مصر، ١٩٨٨ ص ٥٩ ــ ٧٣.

(٢) المصدر السابق.

(٣) د. فؤاد هاشم بعنوان: الجوانب الاقتصادية لإنتاج واستهلاك الدخان، بحث ضمن كتاب التدخين أو صحتك =

التباين أن الأرقام التي ذكرها الشيخ المشد تمثل أواسط الثمانينات، بينما أرقام الدكتور فؤاد هاشم تمثل أواسط السبعينات، (ظهر كتاب الحكم الشرعي الذي فيه بحث الشيخ المشد سنة ١٩٨٨ بينما ظهر بحث الدكتور فؤاد هاشم في كتاب صدر سنة ١٩٨٠).

وهناك زيادة مضطردة في استهلاك السجائر في مصر، أسوةً بما هو حادث في دول العالم الثالث، حيث تبلغ نسبة الزيادة السنوية بما بين ٦ و ٨ بالمئة. وتوضح الأرقام التالية هذه الزيادة:

عام ١٩٧٧ ٢٦ ألف مليون سيجارة.
عام ١٩٧٩ ٣٢ ألف مليون سيجارة.
عام ١٩٨٥ ٤٥ ألف مليون سيجارة.

وإذا سار الأمر على هذا المنوال، فإن الاستهلاك

= عليك أن تختار، إصدار نقابة الأطباء في مصر ١٩٨٠، ص ٤٩ ــ ٥٤.

سيصل إلى ٨٥ ألف مليون سيجارة بحلول عام ٢٠٠٠ .

وقد ذكر الدكتور علي مسعود، رئيس قسم طب المجتمع وطب الصناعات والبيئة، بكلية الطب جامعة عين شمس[1] أن نسبة المدخنين بين العمال تصل إلى ٨٠ بالمئة، وخاصة عمال الصناعات والمناجم، وقد أجريت الدراسة على العمال في صعيد مصر، من أسوان حتى أسيوط، وعلى شاطىء البحر الأحمر، والواحات البحرية، وقد وجد الباحث أن العاملات في صناعة الغزل والنسيج، انتشر بينهن التدخين بصورة متزايدة، وكذلك وجد الباحث أن تدخين الصغار في ازدياد مستمر.

وذكر الباحث أن الجمعيات التعاونية في المصانع

---

(١) د. علي مسعود: التدخين وضرره على صحة العمال: ضمن كتاب التدخين أو صحتك عليك أن تختار، إعداد د. عمر شريف وإصدار نقابة الأطباء في مصر، ١٩٨٠ ص ٤٧، ٤٨.

تبيع السجائر بأسعار مخفضة للعمال، وأن إدارات المناجم حيث الحياة منعزلة، تقدِّم للعمال السجائر مجاناً!!

وقد نبَّه الباحث إلى خطورة هذا المسلك، كما نبَّه إلى أن العمال في مصر يشكلون ٣٠ بالمئة من القوى العاملة في البلد (عام ١٩٨٠)، وأن عددهم يقدَّر بسبعة ملايين.

ويذكر الدكتور فؤاد هاشم أن الأسرة المصرية كانت تنفق ٦ بالمئة من دخلها على الدخان عام ١٩٧٥، بينما لم تكن تنفق على الألبان ومنتجاتها (الجبن والزبدة والزبادي... إلخ) إلاَّ ٤,٥ بالمئة، وعلى الفاكهة والخضروات والحلويات ٢,٥ بالمئة[1].

ويذكر الأستاذ الدكتور عمر شريف، في ندوة

---

(١) المصدر السابق ص ٤٩ ــ ٥٤.

الوقاية من السرطان التي عقدت في القصيم[1]، أن الأسرة المصرية تنفق ٢,٢ بالمئة من دخلها على التداوي و ٥ إلى ٦ بالمئة من دخلها على السكن (بسبب بقاء الإيجارات بدون زيادة بأمر الدولة لمدة نصف قرن من الزمن تقريباً) وهي تنفق مبلغاً مماثلاً (٥ ــ ٦ بالمئة) على التدخين.

وقد زاد استهلاك التبغ في مصر، من ٤٥٠جم لكل فرد من السكان في أوائل الستينات، إلى ٨٠٠جم في أواسط الثمانينات (رغم الزيادة الكبيرة في عدد السكان).

ويقول الأستاذ الدكتور آمال سامي إبراهيم، في بحثه «دراسة أبعاد مشكلة التدخين في مصر»[2]، أن عدد المدخنين في مصر بلغ تسعة ملايين شخص عام

(١) ندوة الوقاية من السرطان (بريدة القصيم المملكة العربية السعودية في ٢٧ ــ ١٤١٢/٥/٢٩هـ، الموافق ٣ ــ ٥ ديسمبر ١٩٩١.

(٢) كتاب التدخين أو صحتك ص ٢٣ ــ ٢٩.

١٩٨٠، وأنهم ينفقون ١,٥ مليون جنيه يومياً على التدخين، وأن عدد المدخنين يزداد بمعدل ٢٥ مدخن كل ساعة، وأن إنتاج السجائر قد زاد في مصر بنسبة ٢٢٧ بالمئة في الفترة ما بين ١٩٥٠ و ١٩٧٧.

ونتيجة لهذا كله فإن سرطان الرئة ازداد زيادة كبيرة في مصر، وصار السرطان الثاني في نسبة الحدوث، ولا يسبقه إلاَّ سرطان المثانة الناتج عن البلهارسيا والتدخين، حيث تتعاون سموم البلهارسيا وتخريشها، بسموم التبغ لتسبب سرطان المثانة وتجعل مصر ذات الرقم الأعلى في العالم في حدوث سرطان المثانة.

إن حساب الخسائر أمر مُعقَّد، وغير موجود بالنسبة لمعظم دول العالم الثالث إن لم نقل كلها... كم هي الوفيات الناتجة عن التدخين؟ كم هو ثمن التبغ المستهلك؟ كم هي الحرائق الناتجة عن التدخين؟ كم هي تكاليف الرعاية الصحية لأمراض ناتجة عن

التدخين؟ كم هي أيام الغياب عن العمل سنوياً بسبب التدخين، وبالتالي كم هو الفاقد الاقتصادي؟

إن جامعاتنا ومراكز البحث، مطالبة بأن تنزل إلى الميدان، وتوضح لنا بالأرقام، هذه الخسائر المهولة، التي تتضائل بجانبها المكاسب التي تحصل عليها الدولة، من الضرائب والمكوس، (وهي أموال خبيثة محرَّمة في الإسلام مثل الضرائب على الخمور أو الضرائب علي البغاء).

المملكة العربية السعودية:

إن المملكة العربية السعودية لا تزرع التبغ، رغم أن التنباك الأخضر (التبغ البري Nicotiana rustica) ينبت في جبال الحجاز، وقد وصفه القدماء باسم الطبّاق، وقد حاول البدو زراعته، ولكن الدولة وقفت ضد ذلك، وقلعت أشجاره، وهو موقف يُحمد لها.

وقد كانت المملكة العربية السعودية تحرّم

استعمال التبغ، ويجلد متعاطي التبغ (المدخن) أربعين أو ثمانين جلدة حدّاً (على اعتبار أن التبغ مسكر أو مفتر)، وقال بعض العلماء: بل يجلد تعزيراً لا حدّاً، ثم توقف هذا الأمر، وسُمِحَ للتجار باستيراد التبغ مصنَّعاً على هيئة سجائر أو غير مصنع على هيئة تبغ خام وجراك... إلخ، ثم قامت الدولة بوضع ضرائب تافهة على استيراده، واستمرَّ هذا الأمر للأسف الشديد إلى يومنا هذا.

وقد زاد استيراد التبغ زيادة كبيرة، وقد وجدتُ أول إحصائية رسمية مسجلة لاستيراد التبغ تبدأ عام ١٩٧٢، ثم تابعتها إلى عام ١٩٩١.

ففي عام ١٩٧٢ تم استيراد ٤,٥ مليون كيلوجرام من التبغ بلغ ثمنها آنذاك ١١٧ مليون ريال، ومع حدوث الطفرة البترولية عام ١٩٧٣، وتدفق العمالة الأجنبية ازداد استهلاك التبغ في المملكة بصورة رهيبة لم يحدث لها مثيل في أي قطر من أقطار العالم، حيث بلغ الاستيراد عام ١٩٨١ قرابة ٣٧ مليون كيلوجرام

وبحلول عام ١٩٨٤ كان الرقم قد قفز إلى ٤٢,٣٧٧,٠٠٠ كيلوجرام من التبغ (يحتوي الكيلوجرام على ألف سيجارة تقريباً)، وقد بلغ ثمها آنذاك ١١٧٣ مليون ريال.

ومن حسن الحظ أن الاستهلاك بدأ في الانخفاض عام ١٩٨٥ ووصل إلى أدنى مستوى له عام ١٩٨٨ حيث تم استيراد ٣٥,٧٨٨,٠٠٠ كيلوجرام من التبغ، ولكن الرقم بدأ في الارتفاع عام ١٩٨٩، حيث وصل إلى ٣٧,٥١٣,٠٠٠ كيلوجرام وفي عام ١٩٩١ كان الرقم قد جاوز ٣٨ مليون كيلوجرام من التبغ بلغ ثمنها ١,٤٠٠ مليون ريال.

ومعظم التبغ المستورد كان على هيئة تبغ مصنوع (أي سجائر)، ففي عام ١٩٩٠ كان التبغ المستورد على هيئة تبغ خام أقل من ثلاثة ملايين كيلوجرام، بينما كان التبغ المصنوع ٣٤,٥ مليون كيلوجرام من التبغ. وتشكل السجائر حوالي ٩٨ بالمئة من ثمن التبغ

المستورد. وتوضح الأرقام أن أكبر مصدر للسجائر كانت الولايات المتحدة تليها بريطانيا تليها سويسرا. وتمثل هذه الدول الثلاث ٨٨ بالمئة من قيمة التبغ المستورد.

وكانت الضرائب على التبغ تتراوح ما بين ١٣٠ و ١٥٠ مليون ريال، وهي مبالغ تافهة بالنسبة لثمن التبغ المستهلك، وثمن التداوي من الأمراض الناتجة من التبغ، والتغيب عن العمل بسبب الأمراض الناتجة عن التدخين..

ورغم أن الدولة تقوم بجهود مشكورة في التوعية بأضرار التدخين، ومنع الإعلان عنه، والحد من استهلاكه، إلاَّ أن شركات التبغ العالمية تجد طرقها الخاصة في الإعلان، بواسطة الصحف والمجلات التي تصدر خارج المملكة مثل الشرق الأوسط وسيدتي والحياة وغيرها من الصحف والمجلات..

وتبذل الشركات جهدها في اصطياد الأطفال والنساء إلى شبكة التدخين، وبما أن النيكوتين مادة مسببة للإدمان، فإن من وقع في الشبكة يصعب عليه الإفلات منها.

وقد أدت هذه الزيادة إلى تطورات خطيرة وزيادة كبيرة في الأمراض الناتجة عن التدخين. ورغم أن آثار التدخين تحتاج إلى ربع قرن من الزمان للظهور، فإن هذه التغييرات قد بدأت بالفعل، فجلطات القلب أصبحت القاتل الأول في المملكة، رغم أن جلطات القلب كانت محدودة ونادرة نسبياً قبل ربع قرن من الزمان. كذلك فإن سرطان الرئة الناتج عن التدخين قد قفز قفزات كبيرة وزاد زيادة كبيرة. ففي بحث أجراه الدكتور تايلور شمل حالات السرطان في مستشفى أرامكو بالمنطقة الشرقية من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٦١، كان فيه سرطان الرئة نادراً ويأتي في أسفل

القائمة (الرقم الثاني عشر)[1]. وتوضح دراسة الدكتور العقاد وزملاؤه في مستشفى الملك فيصل التخصصي (حيث تحول معظم حالات السرطان وتعالج هناك) أن سرطان الرئة قد زاد زيادة كبيرة فيما بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٤، ليصبح السرطان الثالث في المملكة بين الذكور[2]. ولا شك أن السنوات العشر القادمة ستشهد زيادة رهيبة في الأمراض الناتجة عن التدخين، وخاصة أمراض الشرايين، وجلطات القلب، وسرطان الرئة.

إن حساب الخسائر والأرباح يوضح بجلاء مقدار هذه الخسائر الرهيبة، وخاصة بالنسبة للمملكة العربية السعودية، ودول الخليج الأخرى التي تستورد التبغ،

---

(١) Taylor J-W: Cancer in Saudi Arabià. **Cancer** 1963, 16:1530-6.

(٢) El Akkad SN, Amer MH, Lin GS et al: Pattern of Cancer in Saudi Arabia referred to King Faisal Specialist Hospital. **Cancer** 1986, 56, (5): 1172-8.

وتدفع المبالغ الطائلة ثمناً له. كما تدفع آلاف الملايين من الريالات في الخسائر الناتجة عن أمراض التبغ، ومعالجته، وفقدان أيام العمل بسبب التدخين والوفيات الناتجة عنه، وبالمقابل فإن مكسب الدولة من الضرائب زهيد، وهو في حدود ١٣٠ مليون ريال. (هذا مع العلم أن الضرائب قد زادت في الآونة الأخيرة).

ومن المعلوم أن سعر السجائر في المملكة ودول الخليج هو أرخص بكثير من سعرها في بريطانيا وأوروبا والولايات المتحدة ومعظم الدول في مختلف بقاع الأرض.. ذلك لأن تلك الدول تفرض ضرائب باهظة على التبغ عامة وعلى السجائر بصورة خاصة لتحدّ من الاستهلاك، ولتعوض بعض الخسائر الرهيبة والإنفاق الضخم على مداواة الأمراض الناتجة عن استخدام السجائر.

إن المملكة العربية السعودية التي كانت رائدة في محاربة التبغ منذ نشأة الدولة السعودية الأولى، مدعوة

هي ودول الخليج الأخرى إلى تكثيف الحملات ضد التدخين وكافة طرق استخدام التبغ، ومنع الإعلان عن السجائر منعاً باتاً. . وذلك يقضي بمنع دخول أي صحيفة أو مجلة تعلن عن السجائر، أو على الأقل تنزع أو تطمس تلك الصفحة، أسوة بما تفعله المملكة في سياستها الرشيدة نحو الخمور حيث تمنع المملكة دخول أي صحيفة أو مجلة تعلن عن الخمر، وتقوم بنزع أو طمس تلك الصفحة بالحبر الأسود.

كما ينبغي أن ينفذ الأمر الملكي السامي القاضي بمنع التدخين في أماكن العمل والدوائر الحكومية والأسواق والمدارس والجامعات والمستشفيات والمطارات، وأن يعاقب المخالفون. ففي سنغافورة على سبيل المثال يعاقب من يدخن في هذه الأماكن بغرامة خمسمائة دولار تدفع فوراً، وإلاَّ دخل المخالف السجن. . ويطبق القانون بكل دقة وبحذافيره على الصغير والكبير، والغني والفقير.

وعلى الخطوط السعودية أن تمنع التدخين على متن طائراتها كلها، لا أن تكتفي بالرحلات الداخلية المحدودة، حيث إن الخطوط لا تزال تسمح بالتدخين في الرحلات الداخلية إذا كانت تتوقف في محطة أو أكثر، بالإضافة إلى سماحها بالتدخين في جميع الرحلات الدولية.

وينبغي أن تكثف الحملة ضد التدخين وأن يوضح للجمهور الأضرار الاقتصادية والصحية للتدخين، كما ينبغي نشر الفتاوى الصادرة من هيئة كبار العلماء بتحريمه على نطاق واسع، وتتخذ كافة الإجراءات لمنعه منعاً باتاً بطريقة تدريجية.

والله الهادي إلى سواء السبيل.

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
التجارة الخاسرة!!	٥
الخسائر في زراعة التبغ!!	٦
الإنتاج العالمي للتبغ	١٠
إنتاج التبغ في دول العالم الثالث ودور الولايات المتحدة	١٤
الخسائر الاقتصادية الناتجة عن معالجة التبغ وتجفيفه	٢٠
المكاسب التي تأخذها الحكومات على هيئة ضرائب ومكوس على التبغ	٢٣
حساب الأرباح والخسائر:	٢٨
حساب الأرباح والخسائر في الولايات المتحدة الأمريكية	٢٨
حساب الأرباح والخسائر في ألمانيا	٣٢
حساب الأرباح والخسائر في المملكة المتحدة (بريطانيا)	٣٣
حساب الأرباح والخسائر دول العالم الثالث	٣٥

● ● ●